

22/11/2019

3918

من وزير المالية إلى

الموضوع: حول الإنتفاع بطرح فوائض القروض المنصوص عليه بالفصل 26 من
قانون المالية التكميلي لسنة 2015
المرجع: مكتوبك الوارد بتاريخ 24 أكتوبر 2019

لقد ذكرت بمقتضى مكتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه، أن كل من القباضة المالية ومكتب مراقبة الأداءات اللذين ترجعين لهما بالنظر قد رفضا تمكينك من طرح فوائض القروض التي تحملتها بداية من غرة جانفي 2016 وذلك طبقا لأحكام الفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 على مستوى التصريح السنوي بالضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين باعتبار أن مؤجرك لم يمكنك من الإنتفاع بالطرح المذكور على مستوى قاعدة الخصم من المورد. وطلبت توضيحات حول الموضوع.

جوابا، يشرفني إعلامك أنه تم بمقتضى الفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 تمكين الأشخاص الطبيعيين لغاية ضبط دخلهم الصافي الخاضع للضريبة على الدخل، من طرح فوائض القروض المخصصة لاقتناء أو لبناء محل واحد معد للسكنى لا تتعدى قيمة اقتنائه أو كلفة بنائه 200.000 دينار وذلك بالنسبة للفوائض التي يحل أجل استخلاصها ابتداء من غرة جانفي 2016 .

هذا ويتم الطرح بالنسبة إلى الأجراء وأصحاب الجرايات عند ضبط قاعدة الخصم من المورد المستوجب بعنوان الضريبة على الدخل.

وفي صورة رفض المؤجر تطبيق الفصل 26 المذكور لضبط قاعدة الخصم من المورد، فإنه يمكن للأشخاص المعنيين بالإنتفاع بالطرح عند إيداعهم للتصريح السنوي بالضريبة على الدخل شريطة الاستجابة لكل الشروط المستوجبة لذلك.

هذا وفي صورة الاشتراك في الملكية بين الأزواج وذلك في إطار نظام الاشتراك في الأملاك بين الزوجين أو اقتناءات مشتركة، لكل مالك الحق في طرح هامش الربح أو الفوائد المتعلقة بالقرض الذي تحصل عليه.

مع العلم أنه بالنسبة إلى الزوجين في هذه الحالة وبصرف النظر عن الشخص الذي أبرم عقد القرض، يعتبر كل منهما مالكا لمحل معد للسكنى ولا يمكنه بالتالي الانتفاع بالامتياز في صورة اقتناء محل آخر بأي طريقة كانت.

بالتالي وفي الحالة الخاصة، وباعتبار أنه يتبين من الوثائق المصاحبة لمكتوبك أن الأمر لا يتعلق باقتناء مشترك مع زوجك حيث ينص عقد اقتناء المحل المعد للسكنى موضوع القرض أنك أنت المقتنية كما أنك أبرمت عقد القرض الذي ستقومين بسداده، فإنه يمكنك الإنتفاع بطرح كامل فوائض القرض المذكور على مستوى قاعدة الخصم من المورد وعلى مستوى التصريح السنوي بالضريبة على الدخل وذلك بصرف النظر إن كنت قد تمكنت من الإنتفاع بالطرح على مستوى قاعدة الخصم من المورد من دونه وذلك في صورة توفر الشروط المستوجبة لذلك.

مع العلم أنه تمت مراسلة كل من الإدارة العامة للأداءات والإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص للغرض.

وتقبلي، سيدتي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام
عن وزير المالية وبتفويض منه

المنير العام
للدراستات والتشريع الجبالي
الإمضاء: سهام بوغديري نمصة